

على الواجر ان يحى بناخذها وان كانت غاربه فعلى المستعير ردّها وذلك لأن  
 الردّ نقض البيع القرض يبلون على من وقع له القبض وسبقه القبض في  
 الاجارة تعود الى الواجر لان حقه يتأكد في العين وهو الاخرى  
 وحق المستاجر يتأكد في المنفعة والمنفعة ليست بعين فكانت منفعة الواجر  
 اكثر وفي باب الاعارة المنفعة تعود الى المستعير فكان مؤنه الرد  
 عليه والباقى مقرر في العارية والله اعلم **كتاب**  
**الكتاب** ذكرها في الكتاب عقيب باب العتاق كان  
 انبى ولهذا ذرا محال المتهدي في الوافى باب المات وكتاب الزلا عقيب  
 باب العتاق لان النكاح ما لها العقب بماله والولاء خلع من احكام العتق  
 ايضا وقيل في وجه مناسبة ايراد باب المات بعد باب الاجارة ان كل  
 واحد من الاجارة والناكح عقد يسفاد به المالك بمقابلة ما ليس بماله على  
 وجه محتاج منه الى ذكر العوض بالايجاب والقبول بطريق  
 الاضالة وقولنا بمقابلة ما ليس بماله احتراز عن التسع والهبة بشرط العوض  
 وقولنا بطريق الاضالة احتراز عن النكاح والطلاق والعتاق على ما كان العوض  
 ليس باصل في الطلاق والعتاق وهذا في النكاح لانه يصح لانتيمه المالك  
 ثم الله عقد جائز مندوب اليه لغيره واجب وعلمه عامة العلماء وهو مذهب  
 اصحابنا ومالك وهو المشهور عن الشافعي روى عنه انه واجب وهو مذهب  
 داود الاصفهاني والدليل على جوازها ومشروقيتها النكاح والسنة  
 واجماع الامة اما النكاح فقوله تعالى والذين يتبعون النكاح بما ملكت ايمانهم  
 ذلك انهم ان علمت منهم خيرا والنكاح والماتية في العتاق والماتية ومعناه  
 ان يقول المولى لعبدك ما تبتك على الف درهم او ما تبتك ما لى درهم

نور

يقول العبد قبلت وانما سئى العقد كما لما تبت منه من العتاق على العبد للمولى  
 وعلى المولى العبد ولم يتم بهذا الاسم سائر العقد وان كان يوجد منها  
 معنى النكاح ليلابطل التسمية بالقارون سببت بهذا الاسم لقرار المانع فيها ولا  
 يسى المزوجين قارون وان كان يتر المانع فيها للاطال الاعلام واما السنة  
 فبان برين كانت مائة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان  
 يعرف ذلك ولا يتحقق وقد حدث البخارى في الصحيح قال  
 حدثنا قتيبة قال حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عروة ان عيشة اخبرته  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يفت من هاتها شيئا قالت  
 لها عائشة ارجعي الى اهليك فان اخوان افضى عن كتابك ويكون  
 ولا ذلك بل فعلت فذكرت ذلك برين لاهلها فابوا وقالوا ان شئت  
 ان تحسب عليك فلننقل ويؤمن لنا ولا ذلك فذكرت ذلك لرسول الله صلى  
 الله عليه فقال رسول الله اشأى فاعتقى فاما الولاء لمن اعنى قالت  
 ثم قام رسول الله صلى الله عليه فقال ما بال اناس يشترطون شروطا  
 ليست في كتاب الله من اشترط شرط ليس في كتاب الله فليس له وان شرط  
 ما به شرط شرط الله احق واوثق وقد روى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة  
 في الخبر عن ابراهيم بن زيد بن ثابت انه كان يقول المات عبد ما بقى عليه  
 درهم واما الاجماع فان الامة يجمعون على جواز ذلك في كل عصر من  
 غير تكريم عامة العلماء على انه مندوب وهاك بعضهم انه واجب اذا علم خيرا  
 في العبد استدلالا قال البخارى في الصحيح قال روى عن ابن جريح  
 قلت لعطاء او اجبت على اذا علمت له مالا ان اكا تبه قال ما ارأه الا واجبا  
 وقال عمرو بن دينار قلت لعطاء تاشترى احد قال لا ثم اخبرني